



مصفوفة السيناريوهات

انهيار السلطة الفلسطينية: التعليم

كتبه: محمد الرزي · يونيو 2022

ينطلق هذا التحليل من افتراض أن أي حل و/أو إعادة تشكيل لبني ووظائف السلطة الفلسطينية لن يكون قراراً فلسطينياً حصرياً حيث سيكون لإسرائيل اليد العليا في إقراره وتنفيذها. لذلك يتناول هذا التحليل شكل وبنى النظام التعليمي للفلسطينيين إذا ما تولت إسرائيل أمر الفلسطينيين بالكامل.

قرار إسرائيلي

يمكن القول إنه في حال حلت إسرائيل السلطة الفلسطينية، سيترتب على ذلك انتقال المسؤوليات التي كانت تقوم بها السلطة الفلسطينية إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، مما يعني أن تعليم الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) سينظمه بشكل مباشر الفاعل الإسرائيلي. ويضم الفاعل الإسرائيلي هنا الجيش والحاكم العسكري، والجامعات والعاملون الإسرائيليون في حقل التربية والتعليم. حيث سينطاط بهم النصح فيما يتعلق بالبني والمحتوى والتخطيط بالشكل الذي يضمن لا تحول المساحات التعليمية إلى مساحات سياسية للراك الشعبي والتعبئة الوطنية. ولو لا هذا الأثر المحتمل لهذه المساحات التعليمية، لأناطت إسرائيل بتعليم الفلسطينيين جملة لأطراف دولية، منها على سبيل المثال وكالة الغوث.

وفي حقيقة الأمر، يمثل إلقاء مسؤولية تعليم الفلسطينيين على وكالة الغوث فرصة للتخلص من عباء الإدارة والتمويل، ولكن ذلك يعني أمرين جللين، كلاهما يعمل ضد منطق الإنماء والتخلص من الفلسطيني كنظام استعمار استيطاني. أول هذان الأمران هو تحول إسرائيل إلى فاعل سلبي في صياغة وعي الفلسطيني الأصلي في الوقت الذي ستحتاج إسرائيل إلى ذلك خاصة

في أعقاب أي ضم للضفة الغربية، أو أجزاء منها، أو كنتيجة لاختفاء السلطة الفلسطينية من المشهد بما تمثله من وسيط يمنع الاشتباك المباشر. أما ثانٍ الأمرين فيتمثل في أن الإبقاء على دور وكالة الغوث، وهي المرشحة التقليدية للقيام بهذا الدور للكثير من الأسباب، التي يطول شرحها هنا، يعني تعميق هوية اللاجئ وتاريخ ورواية الفلسطيني الأصلي وهو ما سعت وتسعى إسرائيل على الدوام إلى تمويهه وتشويهه وادانته.

هذه التصورات تبقي احتمالاً ضئيلاً وهو أن ترك إسرائيل مسؤولية التعليم للفلسطينيين أنفسهم ينطمونه بعيداً عن البنى الرسمية أو ضمن ترتيبات تشبه التعليم الخاص و/أو الشعبي كذلك التي شاعت في أوقات إغلاق إسرائيل للمدارس والجامعات خلال الانتفاضة الأولى.

يعتبر هذا الاحتمال ضعيفاً لأنه يعني مخاطرة إسرائيل عبر تركها مساحات فارغة للفلسطينيين للمناورة، أو بناء الذات أو الجمع الفلسطيني. كما يعني ذلك احتمالية أن ينهض الفلسطينيون بتعليم أنفسهم (من ناحية الجودة) بالشكل الذي لا يضمن تبعية الأفراد للاقتصاد الإسرائيلي.

يناقش التحليل التالي شكل قطاع التعليم الفلسطيني في حال أصبح النظام الإسرائيلي هو القائم عليه.

الممول والأولويات

لإسرائيل تجربة طويلة في القدرة على إدارة نظامي تعليم للفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية واليهود داخل حدود عام 1948. وحافظت إسرائيل على ترتيب من هذا النوع ، خلال احتلالها غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، عام 1967. أدى ذلك، في وقتنا الحالي، إلى تهميش التعليم في القرى العربية بالداخل، كما أدى بالسابق إلى تهميش تعليم الفلسطينيين في الضفة وغزة حيث لم تبن إسرائيل لا مدرسة ولا جامعة، ولم تطور مناهج بل استخدمت قبضتها على قطاع التعليم لإفراجه من أهدافه الوطنية.

هذا يعني أنه سيت mismatch عن السيناريو الحالي، الإنفاق على قطاع التعليم بالحد الأدنى ليس فقط مقارنة بما ينفق على التعليم لصالح المواطنين في إسرائيل، ولكن أيضاً مقارنة مع إنفاق

السلطة الفلسطينية الحالي على التعليم. وقد تتحل إسرائيل حتى من هذا العبء عبر قبول تمويل التعليم من أطراف دولية وعربية بشرط أن تحافظ إسرائيل على سيطرتها على إدارة البنى والبiero وقراطية، والموارد البشرية، والمحتوى.

الجودة

إذا حل النظام الإسرائيلي السلطة الفلسطينية وضم الفلسطينيين كمواطنين سيعني ذلك دوماً أن الفلسطينيين في غزة والضفة سيعملون فقط بما يخدم دورهم الهامشي والملحق بالاقتصاد الإسرائيلي. أي أن جودة التعليم ستتركز على مجموعة من المهارات والمعارف الدنيا التي تخدم دورهم كعامل. هذا يعني أيضاً أن جودة التعليم تلك لنتمكنهم من الالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم بالخارج. ولهذا سابقة حيث كانت وكالة الغوث، منذ نشأتها عام 1949 تحاول أن يحصل الفلسطينيون في الشتات على جودة تعليم أقل من نظرائهم بالدول المستضيفة لتسهيل اندماجهم عبر ضمان دونيّتهم، وستعمل إسرائيل على أن تبقى لها الأسبقية، ولل الفلسطينيين ولتعليمهم الدونيّة على الدوام.

يظهر سرد ممارسات الاحتلال في ميدان التربية والتعليم أن إسرائيل لم، ولن، تقدم على أي عمل تطويري ينهض بالجودة كونها كانت تكتفي بتحريك وتطويع التعليم ليخدم مصالحها عبر تقويض محاولات الحراك السياسي. وهذا يعني أنها ستحاول أيضاً منع افتتاح التعليم على حركات التعليم الدولية مثل "التعليم للجميع" أو اختبارات الجودة العالمية التي من شأنها تحريك عجلة التعليم والدفع بجودته.

البنية التحتية

حتى وإن تم انهيار السلطة الفلسطينية، فيمكن القول إن مشهد التعليم قد يديره على الأرض أطراف عدة – أي قد يتطور قطاع تعليمي هجين يكون فيه دور القطاع الخاص، والأونروا، والحاكم العسكري، وأو الأوقاف – كما هو الحال اليوم في القدس الشرقية. في الوقت ذاته ستكون للسلطات الإسرائيلية كلمة الفصل فيما يتعلق بالأهداف، والوظيفة، والإدارة، والجودة والمحتوى والأهداف. وحتى لو كانت هناك أطراف أخرى كالتعليم الخاص والأونروا ضمن



مزودي خدمة التعليم، إلا أن كلاهما سيخضع إما بشكل مباشر أو غير مباشر إلى سياسات إسرائيل بما يتعلق بالتعليم. فعلى سبيل المثال، سيضطر القطاع الخاص إلى محاباة السلطات، واستعمال ما تقره إسرائيل من مناهج بغية الاستمرار في العمل في هذا القطاع، أما إدارة الأونروا فستتبع نهجاً براغماتياً يمكّنها من التحرك ضمن المتاح لها من مساحة، مستعينة بـ **منطق العمل الإنساني الإغاثي**.

و ضمن هذا السيناريو سيتم توظيف المعلمين والمعلمات بالشكل الذي يضمن عدم انحيازهم إلى قضيتهم الوطنية، ولذلك، سيكون الانضمام إلى هذه البير وقراطية الجديدة محكوماً بالانتماء السياسي والنشاط السياسي السابق، وهو ما يعني أن أجهزة المخابرات سيكون لها القول الفصل ليس فقط عند التوظيف، ولكن في المتابعة لنشاط هؤلاء الموظفين بعد ذلك. وفي هذا الإطار سيتم تسويق التعليم كرأس مال بشري يجب التركيز عليه لنماء غزة والضفة وسينظر إلى أي عمليات لتأسيس التعليم (من الفلسطينيين) على أنها أعمال غير مسؤولة.

وفيما يتعلق بالعمل النقابي والاتحادات، فلن تسمح إسرائيل بتشكيل نقابة للمعلمين يختارها المعلمون/ات أنفسهم/ن بشكل ديمقراطي وشفاف، وبدلًا منه قد تخلق إسرائيل جسماً بديلاً مكون من فلسطينيين يعمل ك وسيط بين طبقة المعلمين ومنهم من هي أعلى الهرم الإداري المتسم بالمركزية. وسينط بها هذا الجسم، الذي قد يعطي جملة من الامتيازات كاقرار العلاوات وخلافه، مسؤولية تلقي الشكاوى والتعامل معها أو إدارتها بالشكل الذي يعطى إمكانية أن يتحول الآلاف من المعلمين إلى قوة سياسية مؤثرة في القرار التعليمي.

أما بالنسبة إلى الهيئات الإدارية وشؤون المديريات والمناطق التعليمية فستتميز بالمركزية وسيديرها في أعلى الهرم لجان مشكلة خصيصاً لإدارة تعليم الفلسطينيين تضم علماء اجتماع وانثربولوجيون وتربويون وغيرهم من يعملون الجامعات الإسرائيلية ومراكز الأبحاث. إلا أن هذه اللجان لن تكون مقتصرة على طبقة التقنيون من سيعطون النصيحة حول أفضل السبل لتحقيق الأسئلة/التحكم/أو الإجهاز على هوية الأصلي، ولكن ستضم أيضاً جهات أمنية واستخباراتية ترفع تقاريرها مباشرة للحاكم العسكري.

من المرجح أن تحافظ إسرائيل على القوانين والتشريعات التي تنظم العملية التعليمية خاصة

وإن كانت تتسمج مع أهدافها كما فعلت في الضفة الغربية وغزة إبان احتلالهما عام 1967، وستسند إسرائيل هذه القوانين بمجموعة من الأوامر العسكرية. ولذا فمن غير المرجح أن تتفذ إسرائيل قوانينها وتشريعاتها السارية بأي شكل يضمن تقارب حقوق الفلسطينيين والإسرائيليين تحت مظلة الحقوق والقانون.

المحتوى (المناهج)

تعتمد الخطط فيما يتعلق بالمحتوى والمناهج كثيراً على تفاصيل سيناريو حل السلطة وأو إعادة تشكيلها. الاحتمال الأقرب للحدث هو أن حل السلطة لن يترب عليه ضم السكان ليصبحوا مواطنين في إسرائيل وبذلك يمكن القول إن النظام التعليمي للفلسطينيين، بما في ذلك المناهج، سيتطور بشكل فريد ومتمايز عن تعليم المواطنين في إسرائيل. ينسجم هذا التصور مع طريقة إسرائيل الطويلة الأمد فيما يتعلق بإدارة الشأن العام وهو ما حدث قبل ذلك خلال احتلالها لغزة والضفة، بما فيها القدس الشرقية، وصولاً إلى إنشاء السلطة الفلسطينية. حيث عمدت إسرائيل، عبر جملة من الأوامر العسكرية، إلى الإبقاء على تدريس المناهج الأردنية والمصرية، بعد المراجعة والمحذف، ولم تستثمر في تطوير المناهج أو في تدريب المعلمين/ات على الإطلاق خلال تلك الفترة.

المؤكد أن استراتيجية إسرائيل ستتركز على إهمال القطاع التعليمي، وبذلك لن يتم تطوير مناهج جديدة أو تحديتها كل فترة، وستبقى هذه المناهج قيد الاستخدام لفترة طويلة وستصبح قديمة وغير عصرية، بشكل يخرج أجيالاً غير مرتبطة بالتقنيّة الحديثة أو بالمحيط العربي أو التراث الفلسطيني. سيضمن هذا النهج تبعية القوى العاملة الفلسطينية لسوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي، حتى وإن تكون هناك اقتصاد فلسطيني فرعوني أو موازي، فسيكون هشاً غير قابل للنمو.

الشبكة شبكة السياسات الفلسطينية هي منظمة مستقلة وغير ربحية. توالف شبكة السياسات الفلسطينية بين محللين فلسطينيين متعددي التخصصات من شتى أصقاع العالم بهدف إنتاج تحليلات سياسية نقدية، ووضع تصورات جماعية لنموذج جديد لصنع السياسات لفلسطينيين حول العالم.

تسمح الشبكة بنشر موادها كافة وتعيمها وتداولها بشرط نسبتها إلى "الشبكة: شبكة السياسات الفلسطينية". إن الأراء الفردية لأعضاء الشبكة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة ككل.